

شرح «لب الأصول» الكتاب السادس في التعادل والتراجيج(4)

الترجيج بالإجماعات والأقىسة-الترجيج في الحدود

حسام لطفي

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آل وصحبه أجمعين أما بعد فهذا هو المجلس الرابع من شرح الكتاب السادس في التعادل والتراجيج من لب الأصول لشيخ الإسلام زكريا الانصاري رحمه الله تعالى ورضي عنه -
00:00:00
ونفعنا بعلومنه في الدارين وما زلنا في الكلام عن كلام عن بعض المرجحات وكنا وصلنا لكلام الشيخ رحمه الله تعالى عن الترجيج
بالإجماعات والأقىسة قال المصنف رحمه الله تعالى والاجماع على النص -
00:00:19

واجماع السابقين واجماع الكل على ما خالف فيه العوام والمنقرض عصره على غيره. وكذا ما لم يسبق بخلاف في الاصح والاصح
تساوي المتواترين من كتاب وسنة فيذكر الشيخ رحمه الله تعالى هنا ان من جملة الترجيجات بين الادلة حينما يحصل بينهما تعارض
الترجيج -
00:00:38

بالإجماعات وهذا له صور منها ترجيج الثابت بالاجماع على الثابت بالنص. يعني لو عندنا حكم ثابت بالاجماع وحكم اخر ثابت بالنص
ايهمما يقدم؟ هل يقدم الثابت بالاجماع ولا الثابت بالنص؟ يذكر الشيخ رحمه الله تعالى ان الثابت بالاجماع يرجح على الثابت -
00:01:08

بالنص ذلك لأن النص يحتمل النسخ بخلاف الاجماع. يعني يمكن ان يأتي نص اخر. وينسخ هذا النص الذي عندنا او يكون هناك نص
نحو لا نعلم لم نطلع عليه لم يطلع عليه المجتهد. يكون ناسخا لهذا النص الذي امامه بخلاف الاجماع -
00:01:33
فلهذه القوة التي هي موجودة في الاجماع بعدم النسخ رجح على الحكم الثابت بالنص فقال رحمه الله تعالى والاجماع على النص قال
واجماع السابقين يعني يرجح كذلك اجماع الصحابة على غيرهم. ذلك لأن الصحابة رضي الله عنهم -
00:01:55
واعلم بالدين وكذلك الحال فيما لو كان عندنا اجماع في عصر التابعين فانه يترجح على اجماع من جاء بعدهم ذلك لأن النبي عليه
الصلاوة والسلام اثنى على القرون الثلاثة الاولى. وقال النبي عليه الصلاة والسلام خير الناس قرني ثم -
00:02:18
الذين يلونهم ثم الذين يلونهم قال بعد ذلك واجماع الكل على ما خالف فيه العوام يعني يرجح اجماع الكل يعني الاجماع الحاصل من
الجميع من جميع الامة سواء كانوا من المجتهدين. كذلك من الاعوام -
00:02:41

على اجماع المجتهدين فقط الذي لم يدخل فيه احد من العوام ذلك لحصول الخلاف بين العلماء. هل يشترط في حصول الاجماع؟
اجماع الكل ولا المعتبر في حصول الاجماع هم المجتهدون فقط -
00:03:03

فلا شك اننا لو قلنا دخول الكل سيكون اقوى من دخول المجتهدين فقط ولهذا لو حصل عندنا تعارض فاننا نرجح اجماع الكل الشامل
للعوام على ما خالف فيه العوام. لأن -
00:03:22

الساني مختلف في حجيته. بخلاف الاول قال والمنقرض عصره على غيره. يعني يرجح الاجماع الذي انقرض عصره على ما لم
ينقرض عصره وكذلك الاجماع الذي لم يسبق خلاف على الاجماع الذي سبقه خلاف -
00:03:40

كما قال رحمه الله وكذا ما لم يسبق بخلاف في الاصح طيب ما سبب ذلك يعني لماذا قلنا يترجح الاجماع الذي حصل فيه انقراض
العصر على الاجماع الذي لم يحصل فيه انقراض العصر؟ سبب ذلك -
00:04:03

ان الاجماع الذي لم ينقرض عصره هذا جرى فيه الخلاف بين العلماء في حجيته واعتباره. بخلاف الاجماع الاول وكذلك الاجماع الذي

لم يسبق بخلاف هذا يترجح على الاجماع الذي سبق بخلاف للخلاف في الصورة الثانية بخلاف الصورة الاولى في الاجماع -

00:04:22

فكما حصل الخلاف في صورة من هذه الصور كلما ضفت حجيته وهذا الذي يجعلنا نرجح بين هذه الصور فان قيل كيف يتصور تعارض اجماعين قلنا المعنى اذا ظن تعارض اجماعين قدم المتقدم منهمما على من بعده - 00:04:50

اما تعارضهما في نفس الامر فهذا مستحيل فلا يمكن ان تجتمع امة على شيء ثم بعد ذلك تجتمع على ما يخالفها. هذا لا يمكن ان يحصل ابدا لان النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تجتمع امتی على ضلال - 00:05:15

فلو حصل تعارض بين اجماعين معنى ذلك ان الامة قد اجتمعت على ضلال في احدى الصورتين وهذا لا يمكن حصوله. لان هذه الامة معصومة. معصومة عن الوقوع في الخطأ والزلل - 00:05:34

وهذا البحث من الاهمية بمكان وبه يرد اهل السنة على كثير من شبكات الفرق واهل البدع. يعني مثلا كان البعض بيشرد عن على مسألة الاحتجاج بخبر الواحد في مسائل الاعتقاد - 00:05:50

نعلم جميعا ان هذه المسألة هي من المسائل التي يخالف فيها اهل السنة. فيقولون لا يجوز الاحتجاج بخبر الاحاد في مسائل الاعتقاد طيب ما السبب؟ يقولون لان خبر الاحاد مزانون - 00:06:07

ويحتمل ان يكون الراوي قد اخطأ فيما روى ومسائل الاعتقاد لابد فيها من اليقين ولذلك لا يقولون بحجية خبر الاحاد في مسائل الاعتقاد. مما نجيب به على هذه الشبهة هذه المسألة. انتا نقول - 00:06:27

حتى ولو اخطأ الراوي فيما روى فلا يمكن للامة جميعا ان تجتمع على هذا الخطأ فلابد ان يوجد في هذه الامة من يرد هذا الخطأ لكن ان يخطئ الراوي على فرض انه اخطأ يعني. لو اخطأ الراوي وسكتت الامة على هذا الخطأ فهذا - 00:06:46

هذا لا يمكن ان يكون ابدا. لان النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تجتمع امتی على ضلال وهذا البحث يحتاج الى آآ دروس مستقلة لانه من الاهمية مكان خصوصا في هذه العصور المتأخرة - 00:07:08

وزهور الفرق والبدع ومن يروج مسل هذ الشبهات في كثير من الدراسات والكتب. فالحاصل يعني انتا بنقول اجماع الذي لم يحصل الخلاف في حجيته هذا مقدم على الاجماع الذي حصل الخلاف في حجيته - 00:07:26

قال الشيخ رحمه الله تعالى والاصح تساوى المتواترين من كتاب وسنة يعني لا يرجح احدهما على الآخر. والمقصود المتواتران اللذان دالا لهم ظنية وقيل يرجح الكتاب على السنة وقيل ترجح السنة على الكتاب - 00:07:44

وهذه ايضا وهذا ايضا من الاهمية فيما كان. ذلك لان رب العالمين سبحانه وتعالى بين ان الكتاب والسنة كلاهما وحي من عنده سبحانه جل في علاه. قال الله عز وجل ان هو الا ان هو الا وحي يوحى علمه شديد الكون - 00:08:12

علمه شديد القوة. يبقى اذا الكتاب وحي من عند الله. السنة وحي من عند الله تبارك وتعالى كلاهما يجب العمل بما جاء فيهما فلا يجوز لنا هذا هو الاصل ان نرجح ما جاء في الكتاب على ما جاء في السنة ولا ما جاء في الكتاب على ما جاء في الكتاب. الواجب العمل بما جاء - 00:08:35

اقفل كل لكن ما يروجه ايضا بعض المعاصرین. من انتا الاصل عندنا هو العمل بما جاء في القرآن فقط. اما السنة فما هي الا تفسير وشرح لما جاء في القرآن - 00:08:59

ما لم يقله القرآن من السنة فهذا مردود. نقول هذا نقول هذا الكلام يحتمل حقا وباطلا نعم عندنا الاصل هو القرآن والسنة جاءت مفسرة وجاءت كذلك باحكام زائدة على ما جاء في كتاب الله سبحانه وتعالى لان النبي عليه الصلاة والسلام - 00:09:15

جاء بتشريعات اخرى لم يأتي ذكرها في كتاب الله عز وجل فجاءت في السنة جاء في السنة آآ تحريم الجمع بين المرأة وختالتها وبين المرأة وعمتها وجاء في السنة كذلك تحريم لحوم الحمر الاهلية - 00:09:35

ونحو ذلك من هذه الاحكام. كل هذه الاحكام ما جاءت في كتاب الله سبحانه وتعالى فنقول السنة هي مفسرة لما جاء مجملا في كتاب

الله وجاءت كذلك باحاديث باحكام اخرى جاءت باحكام اخرى زائدة - 00:09:57

على ما جاء في القرآن. فنقول الاكتفاء فقط على ما جاء في القرآن. وعرض السنة على القرآن على هذا النحو بحيث اننا نرد هذه كم التي ليست لها اصل في القرآن هذا خطأ. لأن البعض يقول لا الحمر الاهلية ليست بحرام - 00:10:12

ويقول كذلك لا يدل عندنا ليست عندنا دليل صريح في حرمة الجمع بين المرأة وعمرتها وبين المرأة وخالتها لأن الله سبحانه وتعالى ذكر المحرمات بنا النساء على وجه التفصيل حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم وآخواتكم وعماتكم وبنات الاخ وبنات الاخ وامهاتكم اللاتي ارضعنكم وآخواتكم للرضاعة الى اخر الآيات - 00:10:31

فهذا الذي نقتصر على تحريمها. كذلك بالنسبة للاطعمة حرم الله تبارك وتعالى لحم الخنزير. وحرم الدم وما اهل لغير الله به والمنخقة والموقوذة والمتردية طحنة وما اكل السبع الا ما زكيتم وما ذبح على النصب. يبقى ما سوى ذلك فهو حلال. نقول لأن هذا ما جاء في القرآن - 00:10:55

جاء كذلك في القرآن وانزلنا اليك الذكر لتبيّن للناس ما نزل اليهم ولعلهم يتفكرون. وجاء في كتاب كتاب الله سبحانه وتعالى وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا. مما جاء به الرسول تحريم الحمر الاهلية - 00:11:22

وكذلك تحريم الجمع بين المرأة وعمرتها وبين المرأة وخالتها وما سوى ذلك وسائل الاحكام التي جاءت في سنة رسول الله عليه الصلاة والسلام. فنرجع ونقول الاصح تساوي المتواترين من كتاب وسنة - 00:11:42

لا يرجح احدهما على الآخر طيب ونقول ايضا المقصود المتواتران اللذان دللتهم ظنية دللتهم ظنية. ويدرك الشيخ رحمة الله تعالى ان من العلماء من قال يرجح الكتاب عليها. يعني على السنة - 00:12:00

ومنهم من يقول ترجح السنة على ما جاء في الكتاب. طب الذي يقول نرجح الكتاب على السنة. قال لأنه اشرف منه والذى يقول نرجح السنة على ما جاء في القرآن - 00:12:21

لان لأن الله تبارك وتعالى يقول لتبيّن للناس ما نزل اليهم جرى الخلاف بين العلماء على هذا النحو والاصح انهما متساويان وهذا فيما لو كانت الدلالة ظنية. طب لو كان - 00:12:39

الدلالة قطعية لو كانت الدلالة قطعية فقط انما متساويان لم يجري الخلاف في هذه المسألة بحال ولهذا الشيخ رحمة الله تعالى لم يشر إلى ذلك وإنما أشار إلى الحصول على الخلاف فيما لو كانت الدلالة ظنية كما في شرحه رحمة الله تعالى - 00:12:55

رضي عنه. الشيخ رحمة الله تعالى لما فرغ من الكلام عن الترجيح بالاجماعات شرع في مسألة أخرى وهي الترجيح بالقياس والترجح بالقياس له عدة صور فيقول الشيخ رحمة الله تعالى ويرجح القياس بقوّة دليل حكم الأصل - 00:13:18

وهذه هي الصورة الأولى إنما نرجح القياس على قياس بقوّة دليل حكم الأصل. يعني المقيس عليه. فقال ويرجح القياس بقوّة دليل حكم الأصل قال رحمة الله تعالى وكونه على سنن القياس أي فرعه من جنس أصله - 00:13:41

يعني يرجح القياس الجاري على آآلته يعني على نفس الطريقة بان كان فرعه من جنس أصله على القيام غير الجارية على ذلك مثال ذلك القياس ارش ما دون الموضحة على عرش الموضحة - 00:14:04

يعني المال الذي يدفع في الجنائية على البدن بجرحه جرحا عميقا يتضح معه عظم الوجه او الرأس. هذا يسمى بالموضحة فهذا تحمله العاقلة وهو أولى من القياس ارش ما دون الموضحة على غرامات الاموال فلا تحمله العاقلة. لأن الاول من نفس الجنس فيكون اولى. وكما تقول القياس الطهارة على الطهارة - 00:14:24

اولى من القياس الطهارة على ستر العورة. قال رحمة الله تعالى وكونه على سنن القياس اي فرعه من جنس اصله قال وكذا ذات اصلين على ذات اصل يعني ومن الترجح بالقياس كذلك انما نرجح القياس الذي له اصلان على القياس الذي له - 00:14:53

اصل واحد على القياس الذي له اصل واحد. يعني لو ان عندنا آآلتين له اصلان وعلل بما جاء في الاصلين فهذا مقدم على ما له اصل واحد وعلل بما جاء في هذا الأصل - 00:15:20

وذلك بالترجح بكثرة الأدلة. قال رحمة الله تعالى وكذا ذات اصلين على ذات اصل. قال ذاتية على حكمية قال ذاتية على حكمية

يعني ترجح مكانة علته ذاتية للمحل كالاسكار في الخمر - 00:15:37

على ما كانت علته حكمية كالحرمة والنجاسة فانهما لا يعلمان الا من الشرع قال رحمة الله تعالى وكونها اقل او صافا في الاصح يعني ترجح العلة المركبة الاقل او صافا على العلة الاكثر او صافا - 00:15:58

لان الاعتراض على الاولى اقل قال والمقتضية احتياطا في فرض يعني ترجح العلة المقتضية احتياطا في الفرض على ما كانت لا تقتضيه. مثاله تعليل نقض الوضوء مسألة النساء سواء بشهوة او بدونها. انه احوط من تعليله باللامسة بشهوة. لان الاول فيه احتياط للفرد كالصلة - 00:16:21

قال رحمة الله تعالى وعامة الاصول. والمتفق على تعليل اصلها يعني ترجح العلة العامة الاصول بان توجد في جميع الجزئيات. لانها اكثرا فائدة مما لا تعم ومثال ذلك الطعم الذي هو عند الشافعية. العلة في باب الربا فانه موجود في البر - 00:16:49

قليله وكثيره. بخلاف الكيل الذي هو العلة عند الحنفية. فلا يوجد الكيل في قليله فجوزوا بيع الحفنة منه بحفنتين فالعلة عند الشافعية اعم لانها توجد في جميع الجزئيات ولهذا هذه من اوجه الترجيح عندنا في تلك المسألة - 00:17:19

وكذلك ترجح العلة المتفق على تعليل حكم الاصول فيها على ما اختلف في تعليله. يعني اذا كان حكم الاصول في احد القياسين متفقا على تعليله والآخر مختلفا فيه. كان قيل هو تعبدى فلا يعلل. فهنا سنرجح ما كان متفقا عليه. و - 00:17:44

آ يكون المختلف فيه مرجوها قال الشيخ رحمة الله تعالى والمموافقة لاصول على الموافقة لواحد يعني يرجح ما كانت علته موافقة لعلة اخرى على ما كانت علته غير موافقة لعلة اخرى. لما في ذلك من اجتماع - 00:18:08

الادلة وصورة المسألة ان يوجد اصلان حكمهما مختلفا واحدهما علتان وللآخر علة واحدة ويتردد فرع بينهما لوجود العلل الثلاث فيه فهل يترجح الحاقه بالاول ولا بالثاني؟ الاصح اننا نلحقه بالاول - 00:18:31

اصح اننا نلحقه بالاول ثم قال الشيخ بعد ذلك قال المصنف رحمة الله تعالى بعد ذلك وما ثبتت علته باجماع فنص قطعيين فظنيين في الاصح. وما ثبتت علته وما ثبتت - 00:18:53

ثالثه باجماع فنص قطعيين فظنيين في الاصح يعني من الترجح بحسب العلة ترجح القياس الذي ثبتت علته بالاجماع القطعي وبالنص القطعي فالاجماع الظني هكذا على هذا الترتيب فلو عندنا قياس ثبتت علته بالاجماع القطعي هذا مقدم على القياس الذي اصله نص قطعي - 00:19:15

وما كان نص وما كان نصا قطعيا هذا مقدم على ما كان اصله اجماعا ظنيا وهكذا على هذا الترتيب يلي ذلك ما ثبتت علته بالايام فالصبر فالمناسبة فالشبه فالدوران وقيل يقدم اليامان - 00:19:50

فالصبر في الدوران فالمناسبة فالشبه قال رحمة الله تعالى وقيل دوران ف المناسبة قال وقياس وقياس المعنى على الدالة. يرجح قياس المعنى على قياس الدالة الاشتغال الاول على المعنى المناسب بخلاف الثاني الذي - 00:20:10

على لازمه او اثره او حكمه كما سبق معناه قال رحمة الله وكذا غير المركب عليه في الاصح. يعني يرجح القياس غير المركب على القياس المركب سواء كان مركب الاصول او مركب الوصف - 00:20:31

لضعف المركب بالاختلاف في قبوله كما سبق في شروط حكم الاصول قال والوصف الحقيقي فالعرفي فالشرعوي الوجودي فالعدمي يعني يرجح الوصف الوجودي على العدم كقولنا في السفرجل مطعمون فكان ربوبا كالبر. على قول الخصم يعني هذا مقدم على قول الخصم هو ليس بمكيل ولا موزون - 00:20:50

فالوصف الوجودي مقدم على الوصف العلني. فلما قلنا هو مطعمون فكان ربوبا هذا مقدم على من يقول هو ليس بمكيل ولا موزون فيليس ربوبا الاول وجودي والثاني عدمي فيرجح الوجود - 00:21:22

وكذلك يرجح ما كان الوصف الوجودي فيه حقيقيا ثم ما كان عرفيا ثم ما كان شرعا مثال وتقديم الحقيقى على الشرع قولنا المني خلق ادمي كالطين مع قول المخالف هذا ما عيوجب الغسل كالحيض - 00:21:38

يلي ذلك الوصف لعدم البسيط يليه العدمي المركب لضعف العدمي بالنسبة للوجودي. والمركب بالنسبة الى البسيط للخلاف فيهما ثم

قال بعد ذلك والباعثة على الامارة. يعني يرجح ما كانت علته باعثة على ما كانت امارة. لأن الاولى - 00:22:01 مناسبتها ظاهرة بخلاف الثانية فالمراد بالباعثة هنا ذات المناسبة الظاهرة وبالامارة ما لم تظهر مناسبتها. المقصود بالامارة يعني ما لم تظهر مناسبتها وليس العربي الباعث يعني المقاولة للمعرف والمؤثر في تعريف العلة - 00:22:29 قال رحمة الله تعالى والمضطربة المنعكسة. فالمضطربة على المنعكسة يعني يرجح ما كانت علته مضطربة منعكسة على المضطربة فقط ثم المطردة فقط على المنعكسة على المنعكسة. قال وكذا المتعدية والاكثر فروعا في الاصل - 00:22:53 يعني يرجح ما كانت علته متعدية على ما كانت قاصرة لانه افید بالالحاق بها قال رحمة الله تعالى وكذا المتعدية والاكثر فروعا في الاصل يعني يرجح من العلتين المتعديتين ما كانت ا اكثر فروعا. لأن لأن الاستعمال فيها اكثر فهي افید - 00:23:15

ثم شرع بعد ذلك في الكلام عن الترجيح بالحدود الترجيح بالحدود. ذكر رحمة الله تعالى هنا قال ومن الحدود السمعية الاعرف على الاخفى والذاتي على العرضي والصريح وكذا الاعم في الاصل - 00:23:44 يعني عند تعارض الحدود والتعاريف الشرعية كحدود الاحكام الشرعية التكليفية والوضعية وكذا حدود الصلاة والزكاة والرiba فيتم ترجيح بعض التعريف على بعض. وما نرجح به احد التعريف على البعض الآخر - 00:24:03 ما كان اعرف على الاخفى وما كان ذاتيا على ما كان عرضيا. والصريح في معناه على الاخفى ونرجح الاعم على الاخص ويرجح المواقف للمنقول سمعا ولغة على غير الموافق ونرجح كذلك الحد الذي طريق اكتسابه راجح على ما لم يكن كذلك - 00:24:25 وهذه القواعد مهمة يعني ينتفع بها الطالب في الترجيح بين تعريف العلماء لأننا يقابلنا كثيرا تعريف مختلفة للعلماء شيء واحد فهذه من الطرق التي تساعد على الترجيح بين تعريف العلماء - 00:24:53

فقال الشيخ رحمة الله تعالى ومن الحدود السمعية الاعرف على الاخفى والذاتي على العرضي والصريح وكذا الاعم في الاصل وموافق نقل السمع ولغة وما طريق اكتسابه ارجح؟ قال والمرجحات لا تنحصر ومسارها - 00:25:11 غلبة الظن يعني هذه المرجحات سواء كانت في الاقيصة او كانت في التعاريف او كانت للادلة هذه مرجحات لا تنحط كثيرة جدا ومسارها يعني ضابطها هو غلبة الظن. يعني قوته - 00:25:30

وسبق كثير منها بعض العلماء يزيد على ذلك تقديم بعض مفاهيم المخالفة على بعض وبعض ما يدخل بالفهم على بعض المجاز على الاشتراك وتقديم المعنى الشرعي على العرف والعرف على اللغوي في خطاب الشارع وغير ما سبق - 00:25:54 فقال الشيخ رحمة الله تعالى ومثراها يعني ضابطها وغلبة الظن ثم شرع الشيخ رحمة الله تعالى في الكتاب السابع والأخير وهو الكتاب الذي عقده في الاجتهد والتقليد. هنتكلم ان شاء الله عن هذا الكتاب وما حواه - 00:26:15

والمسائل في الدرس القادم ونتوقف هنا ونكتفي بذلك وفي الختام نسأل الله سبحانه وتعالى ان يعلمنا ما ينفعنا وان ينفعنا بما علمنا وان يزيدنا علما وان يجعل ما قلناه وما سمعناه زادا الى حسن المصير اليه - 00:26:37 وعندنا الى يمن القدوم عليه انه بكل جميل كفيل وهو حسبنا ونعم الوكيل وصل اللهم وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين - 00:26:57